

الأصول في النحو

آتيكَ وإنما قوله (مَنْ) يأتها فمحالٌ أَنْ يرتفع (مَنْ) بقولكَ : لا يضيرها ومَنْ مبتدأً كما لا تقول : زيدٌ يقومُ فترفعه (بِيقومُ) وكل ما كان مثله فهذا قياسه وهذه الأبيات التي أُنشدت كلها لا تصلح إلا على إرادة الفاء في الجواب .
قوله : (إِنْ يشكّرها) لا يجوز إلا ذلك .

وتقولُ : إن إِنْ أُمكنتني من فلانٍ فعلتُ : فتلى (إِنْ) الإِسم إلا أنكَ تضرر فعلاً يليها يفسرهُ (أُمكنتني) كما تفعل بألف الإستفهام .
وزعم سيبويه أنه جاز فيها ما امتنع في غيرها لأنها أصل الجراء .

قال : والدليل على ذلك أنها حرفه الذي لا يزولُ عنه لأنها لا تكون أبداً إلا للجزاء ومَنْ تكون استفهاماً وتكون في معنى الذي وكذلكَ ما وأيُّ ومتىً ومتىً تكون استفهاماً وجميعُ الحروف تنقل غيرها .

قال أبو العباس (: فيقال له : (إِنْ) قد تكون في معنى (مَا) نحو : (إِنْ الكافرونَ إلا في غرورٍ) وتكون مخففة من الثقيلة وتكون زائدةً نحو قوله :